الرد على الرسالة الموجهة من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم

إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي مثال للمجتمع العالمي في هذا الوقت من الثورة الصناعية الرابعة، فهناك 200 جنسية مختلفة تعيش على أرضها من ضمنها شريحة كبيرة من الشباب والأطفال. يتصف المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه مجتمع متسامح ومنفتح، وأنه يبذل جهوداً لتمكين الشباب والأطفال، وذلك من قبل جميع الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أدى ذلك إلى تطوير العديد من البرامج الوطنية الموجهة نحو تلك الفئة من السكان في مختلف القطاعات، بما في ذلك تنمية المجتمع والصحة والتعليم وحماية الطفل.

يّسرنا أن نجيب على هذا الاستبيان باعتباره مشاركة في الجهود العالمية لإنهاء العنف والاستغلال ضد الأطفال. كما أننا ننظر إليه كفرصة لنعكس جهودنا وتحديد أولوياتها، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع الدولي بخبراتنا وممارساتنا. وباعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة دولة وليدة، تقترب من عامها الثامن والأربعين، فإن الإجابات أدناه تمثل في الواقع ثمرة جهد متواصل نحو أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الدول أماناً في العالم، تمشيا مع رؤية الإمارات 2021.

كما نود أيضًا توضيح أن بيع الأطفال ليس ظاهرة أو مشكلة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم ذلك تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الدولة، بإصدار تقريراً رسمياً بشكل سنوي، هذا البيان. إذ يوجد لدينا قوانين صارمة ضد الاتجار بالبشر كما هو واضح في قانون مكافحة الاتجار بالبشر وقانون حقوق الطفل وقانون العقوبات.

إن التحدي المتمثل في الاستغلال والاعتداء الجنسي، خاصة عبر الإنترنت، هو ليس جريمة تواجهها وتتعامل معها دولة الإمارات العربية المتحدة فقط، وإنما هي مشكلة عالمية وتتطلب بذل جهود مماثلة لمكافحتها وإنهائها. لذا فإن محور تركيز هذا التقرير سيجيب على الأسئلة في سياق الاستغلال الجنسي للأطفال بجميع أشكاله.

لا تتسامح دولة الإمارات العربية المتحدة مع الاعتداء على الأطفال مطلقاً، ولا سيما الاعتداء الجنسي عليهم، ويؤيد الرأي العام هذا المبدأ. وبكل فخرٍ، لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً في تطوير وتطبيق نموذجاً للاستجابة الوطنية للتحالف العالمي "نحن نحمي"، وهي عضو دائم في مجلس إدارة التحالف العالمي "نحن نحمي".

أ. السياق والوعي والمواقف التي ينطلق منها بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

التحديات والاتجاهات والتهديدات الناشئة التي تحدد نطاق ومدى بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً:

لتحديد السياق، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بنطاق واسع من المشتركين في شبكة الإنترنت، حيث يصل عددهم إلى أكثر من 24 مليون مستخدم في عام 2018 مع وجود بعض الأفراد الذين يستخدمون أكثر من جهاز واحد. العديد من هؤلاء المستخدمين هم أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً. لذلك، فإن معظم التهديدات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال هي تهديدات عبر الإنترنت.

التقدم الذي تم إحرازه في إحداث تحول في الخطاب والسرد المتعلق بهذه القضايا من قِبل مجتمع الخبراء والاختصاصيين الممارسين بمفهومه الأوسع:

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجا شاملا لمعالجة هذه المشكلة. اجتمع كل من كبار قادة الدولة وجهات أخرى من القطاعين العام والخاص لمكافحة الإستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والمساعدة في تغيير السرد المتعلق بهذه الجريمة. يتجلى هذا في السنوات الأخيرة، حيث تمت دعوة الحكومات إلى معالجة هذه المسألة وتعلُّم كيفية التصدي لها في قمة "نحن نحمي" المنعقدة في أبوظبي عام 2015،

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ذلك لزيادة الوعي العام بشكل أكبر. كما جرى التطرق لهذه المسألة مرة أخرى في شهر نوفمبر 2018 أثناء استضافة تحالف الأديان لأمن المجتمعات تحت عنوان كرامة الطفل في العالم الرقمي، حيث اجتمع كل من كبار القيادات الدينية والقيادات الدينية على صعيد القواعد الشعبية مع شخصيات رئيسية آخرى من الحكومة والمنظمات الدولية وقطاع الصناعة، للتعرف على مسألة الاعتداء الجنسي وتقليل المحرمات المرتبطة بمعالجتها. وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار مع المجتمع الدولي فيما يتعلق برفع الوعي بهذه القضايا على الصعيدين الوطني والعالمي.

يستخدم ممثلون من أوساط إنفاذ القانون والهيئات القضائية وغيرها من الهيئات المعنية بحماية الطفل مصطلح " مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال" باللغتين الإنجليزية والعربية، وليس استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

بعض الممارسات الجيدة المتمثلة في زيادة الوعي العام والتوعية بشأن قضايا بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً على المستوى المحلي والوطني والعالمي:

بناءاً على نموذج الإستجابة الوطنية الذي أطلقته نحن _ نحمي والذي شاركت الدولة في تطويره، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تستخدم نهجاً شاملاً، وذلك من خلال تمكين جهات مختلفة من تناول مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والتطرق لها بطرق مباشرة وغير مباشرة. على سبيل المثال قامت كل من هيئة تنظيم الاتصالات ووزارة الداخلية ومركز وزارة الداخلية لحماية الطفل والبرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة وإدارة سلامة الطفل في الشارقة وادارات التحقيق الجنائي بإعداد عدّة منشورات للتوعية بما في ذلك مقاطع الفيديو والعروض التقديمية وورش العمل والرسوم المتحركة باللغتين العربية والإنجليزية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد عضو فعال في كل من المؤسسات العالمية التالية:

القوة العالمية الافتراضية لمكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت (VGT)

وهي مجموعة عمل دولية تعمل على تنسيق السياسات المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى إجراء عمليات دولية. تتمثل الدول الأعضاء في كل من: إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية ومديرية التحقيقات في مجال الأمن الوطني (HSI) وشرطة الخيالة الكندية الملكية ومركز حماية الطفل من الاستغلال ومخاطر الإنترنت (في المملكة المتحدة) ووزارة الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة، والإنتربول واليوروبول والشرطة الاتحادية الاسترالية (AFP) وشرطة نيوزيلندا ووكالة الشرطة الوطنية الكورية (KNPA) والشرطة الهولندية الوطنية (DNP) ووحدة التنسيق السويسرية لمكافحة جرائم الإنترنت (CYCO) والشرطة الوطنية في كولومبيا والشرطة الوطنية الفلبينية (PNP). وهناك أيضا 19 عضوًا آخر من المجتمع المدني والقطاع الخاص. تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة القوة العالمية الافتراضية والأمانة العامة للقوة من عام 2015-2018.

التحالف العالمي "نحن نحمي" لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت (WPGA)

التحالف العالمي "نحن نحمي" هو حركة دولية مكرسة للعمل الوطني والعالمي للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. وهو يجمع بين مبادرتين رئيسيتين، وهما: التحالف العالمي بقيادة وزارة العدل الأمريكية ومفوضية الاتحاد الأوروبي ومبادرة نحن نحمي التي عقدت في المملكة المتحدة. هذه المبادرة المدمجة الجديدة لها امتداد غير مسبوق، حيث يوجد بالفعل 90 دولة عضو في التحالف العالمي نحن نحمي، إلى جانب المنظمات الدولية الكبرى، وعدد (20) من أكبر الأسماء في صناعة التكنولوجيا العالمية، وعدد (17) من مؤسسات المجتمع المدني الرائدة. يشتمل المجلس حالياً على العديد من المقاعد، تتراوح بين المجتمع المدني والصناعة، ويتضمن خمسة مقاعد دائمة، وهم: المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومؤسس التحالف العالمي نحن نحمي.

تحالف الأديان لأمن المجتمعات (IAFSC)

تم تأسيسه لتمكين القيادات الدينية من العمل من أجل سلامة وأمن مجتمعاتنا، ومعالجة القضايا مثل الاعتداء الجنسي على الأطفال، والتطرف والراديكالية، والاتجار بالبشر، إلخ. يهدف تحالف الأديان لأمن المجتمعات إلى تسهيل بناء الجسور بين الأديان والمنظمات غير

الحكومية والخبراء في مختلف المجالات. ويعي أهمية تمكين القيادات الدينية، سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى القواعد الشعبية، بالمعرفة وحشدهم للعب دور نشط وفعال في سلامة المجتمع.

في العام الماضي، وصل التحالف إلى أكثر من (270) من القيادات الدينية في ورش عمل ما قبل الفعالية من (30) دولة، يمثلون (7) ديانات رئيسية حول موضوع الاستغلال الجنسي للأطفال. أدى ذلك إلى إنعقاد أول ملتقى "تحالف الأديان لأمن المجتمعات" تحت عنوان كرامة الطفل في العالم الرقمي في أبوظبي، والذي حضره أكثر من (450) مشاركًا من أكثر من 50 دولة.

صندوق إنهاء العنف ضد الأطفال

يقدم الصندوق الدعم المالي للبرامج والأنشطة التي تعزز هدف الشراكة المتمثل في تسريع العمل في ثلاثة مجالات ذات أولوية على وجه التحديد. يضم صندوق إنهاء العنف ضد الأطفال حاليا (26) دولة رائدة فقط حتى الآن، وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها ستصبح دولة رائدة خلال قمة الحلول (Solutions Summit) التي ستعقد بالسويد في فبراير 2018. تدعم مجالات الأولوية أهداف التنمية المستدامة (16) و (8) للأمم المتحدة، والتي تعد ذات صلة مباشرة بهذه الولاية.

التحديات والتهديدات الحالية:

في سياق الإستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، تشمل التحديات مسألة تحقيق التوازن بين حق الأطفال في الحرية ووحقهم بالخصوصية أثناء الوقت الذي يقضونه في استخدام منصات التواصل الإجتماعي والألعاب عبر الإنترنت. وكما ذكر أعلاه، ونظراً لطبيعة التركيبة السكانية من الشباب في الدولة، فقد تم تصميم برنامج وطني للمساعدة في معالجة مسألة مراعاة حقوق الأطفال عبر الإنترنت من أجل مواجهة هذه التهديدات الناشئة. تظهر الإحصاءات والدراسات الدولية أن هناك زيادة في تعرض الأطفال للإستدراج والاستغلال الجنسي من خلال منصات التواصل الإجتماعي والألعاب عبر الإنترنت عن طريق أجهزة الألعاب وأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

ب. عوامل الخطر والأسباب الجذرية والطلب على البيع والاستغلال الجنسي للأطفال

الأدوات المتاحة لمعالجة الأسباب إلى جانب التدريب والتوعية:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة باتباع نهج أكثر شمولية وإقامة شراكات للعمل معاً، إذ لا يمكن لجهات إنفاذ القانون التصدي للإعتداء الجنسي بمفردها. تعمل الهيئات التالية معاً من عدّة جوانب مختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة للتصدي لهذه المشكلة ومعالجتها:

- وزارة الداخلية/مركز حماية الطفل/قوات الشرطة
- وزارة العدل
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة تنمية المجتمع
- البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة
- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
- هيئة تنظيم الاتصالات
- أقدر
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- الشركات القانونية ومكاتب المحاماة
- مؤسسة أي سي دي أل – العربية (ICDL Arabia)

- إدارة سلامة الطفل بالشارقة
- شركة اتصالات (Etisalat)
- شركة دو (Du)
- مؤسسة التنمية الأسرية

كما نود الاشارة بأن في دولة الامارات العربية المتحدة يوجد بها جمعية الامارات لحماية الطفل وجمعية الامارات للحماية من مخاطر الانترنت.

كما تشارك هيئة تنظيم الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة في إتخاذ تدابير وقائية، حيث تقوم بتوفير خوادم بروكسي (proxies) وحظر الوصول إلى مواقع الويب التي تستضيف محتوى غير قانوني. وهذا يتماشى مع القوانين الاتحادية لحماية الأطفال. أما بالنسبة للمخيمات الصيفية لمهارات السلامة على الإنترنت، فقد كانت مبادرات من قبل القطاعين العام والخاص.

فيما يتعلق بمشاركة الأطفال، فقد تم تنظيم ورشة عمل المختبر الإبداعي بحضور ومشاركة حوالي (20) طفلاً وهيئات حكومية وخاصة أخرى لبحث المخاطر والتحديات عبر الإنترنت. حيث تم استخدام مدخلات الأطفال من المختبر لبناء مبادرات لمواجهة التحديات في العالم الرقمي.

ما هي الأسباب الجذرية لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وأسباب الطلب على ذلك؟

نحن نعيش في عصر رقمي، ولا يستثنى الأطفال من الانخراط في هذا العصر، سواء كان ذلك لأغراض تعليمية أو ترفيهية، فالأطفال يقضون وقت أطول على الإنترنت لا محالة. إن الأطفال الذين لا يخضعون لإشراف مستمر هم أكثر عرضة للاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل الأفراد الذين لديهم اهتمام جنسي بالأطفال حول العالم.

لكل من منصات التواصل الاجتماعي والألعاب عبر الإنترنت، فإنه يمكن لأولئك الذين لديهم اهتمام جنسي بالأطفال والمتواجدين خارج دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول بسهولة إلى الأطفال من خلال العديد من وسائل الاتصال، مثل مثل الاتصال الصوتي والدردشة. وهناك بعض الألعاب التي لا تسمح بحظر الاتصال والدردشة داخل الألعاب. هذا الأمر يسمح بحدوث استدراج، خاصة عندما يتم تقديم وعود كاذبة أو حقيقية للطفل، وقد أدت مثل هذه الحالات إلى بناء الثقة والسمعة بأن المستدرج جدير بالثقة وأنه يفي بالوعود، مثل الوعود بتقديم إكسسوارات وملحقات للألعاب.

التحدي الآخر هو أن منصات التواصل الاجتماعي والألعاب تسمح للفرد بتسجيل حساب دون التحقق من هويته.

كلما ترك الأطفال دون إشراف، زاد انصياعهم لتهديدات الابتزاز والإيذاء.

التحديات والعقبات المتبقية:

إن التحديات التالية لا تزال أعمالاً قيد التنفيذ:

- السرعة التي يتعلم بها الأطفال عن الإنترنت تفوق السرعة التي يتعلم بها آباؤهم والبالغون الآخرون.
- نظراً إلى الجانب الرقمي للجريمة، فقد لا تكون هناك علامات جسدية مرئية للإعتداء، وبالتالي يؤدي إلى عدم الإلمام بمدى خطورة الجريمة وإلى أي مدى يمكن أن يكون الضرر دائم عندما تكون مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال متاحة عبر الإنترنت، ومدى سهولة الوقوع ضحية للاعتداء الجنسي، سواء عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت.
- نظراً للطبيعة التكنولوجية عالية المستوى للأجهزة التي نستخدمها، حيث توجد بيانات مخفية في المحتوى، مثل ميزات تحديد الموقع في الصور، فإن هناك عدم معرفة بمدى المعلومات التي تمت مشاركتها عبر الإنترنت.
- نظرًا للسرعة العالية التي تتفاقم بها المشكلة، فإن جهات إنفاذ القانون والصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين يواجهون تحديات في مواكبة إيجاد حلول للمشكلات الجديدة الناشئة.

- نظراً لوجود جنسيات متعددة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبيئة متعددة الثقافات، قد لا يبذل بعض السكان جهوداً للتعرف على القانون بسبب خططهم للبقاء لفترة قصيرة من الوقت في الدولة.
- نظرًا للتنوع في التركيبة السكانية، قد يأتي الكثيرون من خلفية أنظمة قانونية لا تمنح حقوقاً بإبقاء الهوية مجهولة المصدر عند تقديم بلاغ، ومن ثم الافتراض بأن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تمنحها أيضاً (بموجب قانون حقوق الطفل، المادة 44، يحق لمقدم البلاغ أن يبقى مجهول الهوية).

ت. قابلية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي في سياق التكنولوجيات والابتكارات العابرة للحدود:

الأدلة المتاحة حول قابلية تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي - بما في ذلك سياق الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا:

تشير الأدلة إلى أن الأطفال الذين يقضون وقتًا أطول عبر الإنترنت معرضون للضعف والمخاطر. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية والاقتصادية، فلا يوجد هناك دليل معين لإظهار أن بعض الأطفال معرضون بشكل خاص للخطر أكثر من غيرهم.

ما هي فئات الأطفال الأكثر عرضة لخطر الاستغلال على وجه الخصوص- الفئات العمرية/الجنس/ الإعاقة/المجموعات الاجتماعية:

لا تفرق دولة الإمارات العربية المتحدة بين برامجها على أساس الجنس، لأننا ندرك أن كلا الجنسين يمكن أن يصبحا ضحايا للإعتداء الجنسي. جاء ذلك استرشادا بإستراتيجية المجلس الأعلى للأمومة والطفولة 2017-2021. في عصر التكنولوجيا الرقمية هذا، هناك اتجاه متزايد نحو التركيز بشكل كبير على التعلم والاتصال الرقمي. فقد أصبح التعليم والترفيه كلاهما رقمياً، وبالتالي فإن زيادة استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية والأجهزة الذكية للوصول إلى البوابات التعليمية والتثقيفية والترفيه، يعرض الأطفال بشكل أكبر لمخاطر الإنترنت.

نظراً لذلك، فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7-14 سنة، من الذكور والإناث، هم الأكثر عرضة للخطر ويتعرضون للاستغلال والإعتداء الجنسي عبر الإنترنت. ويرجع ذلك إلى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في جميع تفاعلات الحياة اليومية، بما فيها الألعاب عبر الإنترنت والتفاعلات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك زيادة في الإعجاب بمشاهير الألعاب الدولية على منصات التواصل الاجتماعي، إذ أنهم يشجعون الأطفال ويحثونهم على شراء الألعاب وتنزيلها إلى جانب الملحقات الأخرى المتعلقة باللعبة. وهذا يخلق منبرا للأشخاص ذوي الميول الجنسية تجاه الأطفال حول العالم لاستغلال وابتزاز الأطفال لأغراض الاستغلال والإعتداء الجنسي، وذلك باستخدام الأزياء والأسلحة والأسطح وغيرها من الملحقات المتوفرة للألعاب لإستدراج الأطفال.

شجعت هذه الاتجاهات على تطوير شراكات دولية استراتيجية، كالقوة العالمية الافتراضية والتحالف العالمي "نحن نحمي" نظراً لطابع الجريمة العابر للحدود والتي تتطلب تعاونا دوليا.

ث. التقدم المحرز في الأطر التشريعية العالمية والإقليمية والوطنية:

منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، حددت جميع القوانين الموضوعة الخاصة بالجريمة الأطفال بوصفهم فئات الضحايا ذات أولوية. وعلى الرغم من أن الجرائم ضد الأطفال قد تم تناولها منذ ذلك الحين في العديد من القوانين الوطنية، إلا أن الحكومة ظلت تشعر بأنه يجب أن يكون هناك قانون محدد مخصص لضمان حقوق الطفل. في الواقع، تم سن قانون العقوبات الاتحادي الذي يجرم العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، في عام 1987، أي قبل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

في السنوات الأخيرة، شمل التقدم المحرز الرئيسي سن القانون الوطني الشامل لحقوق الطفل 2016، مع إطار عمله واللوائح الصادرة في عام 2018، والمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل كما هو موضح أدناه. إن قانون حقوق الطفل (وديمة) هو قانون فريد من نوعه ولا تملكه العديد من الدول الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى إدراج قوانين جرائم الإنترنت المرتكبة ضد الأطفال في قوانين الجرائم الإلكترونية لعام 2012، حيث تجرى مقاضاتها بعقوبات صارمة. يجب على هيئات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت الإبلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال أيضاً حسب قانون حقوق الطفل.

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بمراجعة تشريعاتها من أجل الحفاظ على أفضل المعايير الدولية في مجال التطورات ومعايير السلامة والمخاطر الخاصة بالتقنيات التي تؤثر على المجتمع وتشكل خطراً على الأطفال بشكل مستمر.

فيما يلي قائمة بالتشريعات والمواد ذات الصلة والتي تجسد عدم التسامح المطلق للإعتداء الجنسي على الأطفال:

القوانين الدولية:

- اتفاقيات الأمم المتحدة.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (جرت المصادقة عليه عام 2010).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها (جرت المصادقة عليه عام 2007).
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (انضمت إليها في عام 1974).
- اتفاقية حقوق الطفل (انضمت إليها في عام 1997).
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية (انضمت إليها في عام 2016).

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

- إتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (قامت بالمصادقة عليها في عام 2001).
- اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل (قامت بالمصادقة عليها في عام 1998)

القوانين الإتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

- القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1972 بشأن التعليم الإلزامي – حيث ينص على أن التعليم إلزامي في المراحل الابتدائية ومجاني في جميع المراحل للمواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 بشأن الأحداث الجانحين والمشردين - القوانين التي تحكم الأطفال الذين ارتكبوا جرائم.
- القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات - التشريعات التي تحدد جميع الأفعال الإجرامية وعقوباتها.
- قانون اتحادي رقم (51) لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم الإتجار بالبشر - القوانين التي تحكم جميع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.
- قانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية - التشريعات التي تحكم جميع الأفعال الإجرامية المتعلقة بتقنية المعلومات والإنترنت مع فرض غرامات باهظة.
- القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل "وديمة".
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 24 لسنة 2018 بإصدار قانون العقوبات.
- المرسوم رقم (53) لسنة 2018 من اللوائح الداخلية لقانون وديمة (قانون حقوق الطفل)

فيما يلي مواد ذات صلة من قانون وديمة:

المادة 29

يجب على شركات الاتصالات ومزودي خدمات شبكة المعلومات الإلكترونية إبلاغ السلطات المختصة أو الجهات المعنية عن أية مواد لإباحية الأطفال يتم تداولها عبر مواقع وشبكة المعلومات الإلكترونية بالإضافة إلى تقديم المعلومات والبيانات الضرورية عن الأشخاص أو الجهات أو المواقع التي تتداول هذه المواد أو تعمد إلى التغرير بالأطفال.

المادة 37

تحظر الأفعال التالية:

أ. استخدام طفل أو استغلاله في تصوير أو تسجيل أو إنتاج مواد إباحية.

ب. إنتاج أو نشر أو توزيع أو تسهيل وصول الأطفال لمواد إباحية بأية وسيلة.

ت. حيازة مواد إباحية الأطفال بغض النظر عن نية التوزيع.

ث. تنزيل أو تحميل أو إرسال مواد إباحية الأطفال عن طريق شبكة المعلومات الإلكترونية أو عبر أية وسيلة أخرى من وسائل الاتصال أو تقنية المعلومات.

ج. مساهمة القائم على رعاية الطفل في مشاركة الطفل في إنتاج أو تصوير مواد إباحية الأطفال أو أية أعمال جنسية أخرى أو السماح له بذلك أو مساعدته في أي من هذه الأفعال.

ح. استغلال الطفل استغلالاً جنسياً بتعريضه أو تهيئته لأعمال الدعارة أو الفجور سواء بمقابل أو دون مقابل، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

<u>العقوبات</u>

قانون حقوق الطفل "وديمة": المادة 64

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سته أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن (100,000)مائة ألف درهم ولا تزيد على (1,000,000) مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (29) من هذا القانون.

في حال عدم قيام هيئات الاتصالات بالإبلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، فسوف تكون مسؤولة أيضاً عن دفع ما يتراوح بين 100,000 و 1000,000 درهم.

المادة 65

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، كل من خالف أي حكم من أحكام البنود (1،2،5،6)من المادة (37) من هذا القانون. **يعاقب كل من قام بإنتاج أو نشر أو تصوير الاستغلال الجنسي للأطفال، ويعاقب بالسجن لمدة 10 سنوات كحد أدنى كل من قام باستغلال أو ساهم في مشاركة الأطفال.**

المادة 66

يعاقب بالحبس مده لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم ولا تزيد على (400,000) أربعمائة ألف درهم أو بإحدى هاتن العقوبتن كل من خالف أي حكم من أحكام المادة (26) أو البندين (3،4) من المادة (37) من هذا القانون. **يعاقب على تنزيل أو تحميل أو إرسال مواد إباحية الأطفال عن طريق شبكة المعلومات الإلكترونية بالحبس مده لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم ولا تزيد على (400,000) أربعمائة ألف درهم.**

<u>قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات</u>

فيما يلي ملخص للقوانين ذات الصلة:

المادة 17: يعاقب بالحبس و/أو الغرامة بمبلغ 250.000-500.000 درهم إماراتي كل مسؤول عن إدارة موقع الكتروني لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال أو حفظها أو إذا جرى تصميم محتوى مشابه للإغرار بالأحداث بالحبس لمدة عام واحد وبالغرامة بمبلغ 50.000-150.000 درهم.

المادة 18: يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة قدرها 150.000 – 1.000.000 درهم كل من **حاز عمداً مواد إباحية الأحداث**

المادة 19: يعاقب بالحبس وغرامة قدرها 250.000 – 1.000.000 درهم كل من حرض أو أغوى آخر على ارتكاب الدعارة أو الفجور أو ساعد على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم إذا كان المجني عليه طفلاً.

إلى أيّ حدّ تعالج هذه الأطر أو تراعي بشكل كاف التحديات التي تفرضها التدفقات المالية عبر الوطنية التي تمر عبر الإنترنت وآثارها على المساءلة والتصدي للإفلات من العقاب:

من التطورات الأخرى في القوانين الوطنية لمواجهة التحديات هي الدور الخاص الممنوح للأفراد الذين سيكون واجبهم الوحيد هو الحفاظ على حقوق الأطفال. فكما جاء في المادة (1) بقانون حقوق الطفل، سيكون **أخصائي حماية الطفل** هو الشخص المرخص له والذي تقوم الحكومة بتعينه للحفاظ على حقوق الطفل وحمايتها. يوضح الدور بشكل أوسع في قانون وديمة ولوائحه الداخلية:

المادة 40

يؤدي اختصاصي حماية الطفل قبل مباشرة مهامه اليمين القانونية ويختص بالآتي:

1. التدخل الوقائي في جميع الحالات التي يتبين فيها أن صحة الطفل وسلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية مهددة أو معرضة للخطر.
2. التدخل العلاجي في جميع حالات الاعتداء، والاستغلال، والإهمال وكافة الحالات المنصوص عليها بالمادة (33) من هذا القانون.

المادة 41

لاختصاصي حماية الطفل عند القيام بمهام عمله الصلاحيات الآتية:

1. جمع الاستدلالات حول الوقائع موضوع البلاغ وحضور جلسات التحقيق والمحاكمة إن اقتضى الأمر.
2. الدخول بمفرده أو مصطحباً من يرى الحاجة إليه إلى أي مكان يوجد فيه الطفل وبإذن صاحبه مع وجوب إظهار بطاقة تثبت صفته.
3. اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة في شأن الطفل وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
4. الاستعانة بالأبحاث الاجتماعية من أجل الوصول إلى تقدير حقيقة الوضع الخاص بالطفل.

غرف مقابلات مواتية للأطفال: ستتم مراقبة المقابلات وتسجيلها من أجل تقليل معاودة الإيذاء للطفل إلى الحد الأدنى وكذلك حماية الشخص الذي يجري المقابلة مع الطفل.

توفر غرف إجراء المقابلات المؤاتية للأطفال بيئة مريحة للأطفال ضحايا الجريمة، **مع أفضل المعايير الدولية** في تصميم الغرفة، مع مراعاة الأثاث والجدران والألوان ومعدات التسجيل.

ستكون هناك غرفة مراقبة مرفقة **بمرآة ثنائية الاتجاه** وميكروفون لتقديم المزيد من الإرشادات لموظف حماية الطفل الذي يجري المقابلة. يمكن قبول المقابلات المسجلة في المحكمة كدليل.

ج. استراتيجيات جديدة ومبتكرة لمنع بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي وحمايتهم على نحو فعال:

ما مدى ملاءمة استجابة أصحاب المصلحة المتعددين العالمية لهذه الظاهرة المعقدة (الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وصناع القرار على الصعيدين المحلي والدولي وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص):

تعد الإستراتيجية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة إستراتيجية شاملة وتتبع نموذج الاستجابة الوطنية للتحالف العالمي "نحن نحمي" في ممكناتها وقدراتها. تعمل العديد من الهيئات والجهات معاً لتقديم الدعم أثناء التحقيق والمقاضاة والرعاية اللاحقة والخدمات الشاملة

لجميع المراحل ودعم الضحايا. نحن ندرك بضرورة أن يكون جهداً على المستوى الوطني والدولي، من الهيئات الحكومية الاتحادية وصولاً إلى الهيئات على مستوى الإمارة المحلية، كما ينبغي على المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تتضافر معاً لتحقيق الهدف ذاته وهو رفع الوعي العام من أجل الحفاظ على سلامة أطفالنا ومنع وقوع المزيد من الإيذاء ومواصلة تطوير طرق مبتكرة لحمايتهم ومنع وقوع المزيد من الإيذاء.

كما هو موضح أدناه، تشتمل استجابة أصحاب المصلحة المتعددين على ما يلي:

- مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل
- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
- وزارة العدل
- إدارات مراكز الدعم الاجتماعي في الشرطة
- إدارة حقوق الإنسان في الشرطة
- الشرطة المجتمعية
- وحدات حماية الطفل بوزارة التربية والتعليم
- وحدات حماية الطفل التابعة لوزارة الصحة
- وزارة تنمية المجتمع - مركز حماية الطفل
- البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة
- وحدات حماية الطفل في النوادي الرياضية والاجتماعية
- تأسست مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال (DFWAC) عام 2007 لتوفير خدمات الحماية والدعم الفوري للنساء والأطفال في دولة الإمارات ضد العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال والاتجار بهم
- إيواء (EWAA) – أبوظبي
- مأوى لضحايا الاتجار بالبشر
- دائرة الخدمات الإجتماعية -الشارقة
- ضمن إطار حكومة الشارقة، تتعامل إدارة مركز الدعم الاجتماعي مع حالات إساءة معاملة الأطفال والتشرد والقضايا الاجتماعية الأخرى
- مركز«أمان» لإيواء النساء والأطفال في رأس الخيمة
- هيئة تنمية المجتمع بدبي، مركز حماية الطفل
- إدارة سلامة الطفل في الشارقة
- مؤسسة التنمية الأسرية
- أقدر (AQDAR)
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- الشركات القانونية ومكاتب المحاماة
- مؤسسة أي سي دي أل – العربية (ICDL Arabia)
- شركة اتصالات (Etisalat)
- شركة دو (Du)

الوعي بحماية الطفل

منذ عام 2014، قام مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل، بالشراكة مع الهيئات المدرسية والوزارات الأخرى في جميع أنحاء الدولة، بتدريب أكثر من (2000) موظف من موظفي المدارس، من المرضين والمعلمين والمستشارين ومدراء المدارس في مجال التوعية بحماية الأطفال، وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق الإبلاغ. وشملت المبادرات الأخرى حملات لرفع مستوى الوعي بشأن الاعتداء والتحرش الجنسي، استهدفت (3150) طالب تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة في أكثر من (24) مدرسة.

تُعقد جلسات التوعية بشكل مستمر للمجموعات المستهدفة التالية:

- الأطفال (الفئات العمرية 5-9 ، 10-13، 14 فما فوق).
- المهنيين (مدراء المدارس والمعلمين والمستشارين والمرضين وموظفي النادي الرياضي)
- أولياء الأمور ومقدمي الرعاية
- القيادات الدينية

تشمل المواضيع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إفراط المشاركة
- التنمر عبر الإنترنت
- الإستدراج عبر الإنترنت
- وقت تعرض الأطفال للشاشات المختلفة (Screen Time) سواء شاشة التلفاز أو الكومبيوتر أو الهاتف الجوال.
- الأخلاقيات والقيم الرقمية
- البصمة الرقمية
- شبكات التواصل الاجتماعي
- الاعتداء والاستغلال الجنسي عبر الانترنت

تشمل المواضيع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إفراط المشاركة
- التنمر عبر الإنترنت
- الإستدراج عبر الإنترنت
- وقت تعرض الأطفال للشاشات المختلفة (Screen Time) سواء شاشة التلفاز أو الكومبيوتر أو الهاتف الجوال.
- الأخلاقيات والقيم الرقمية
- البصمة الرقمية
- شبكات التواصل الاجتماعي
- الاعتداء والاستغلال الجنسي عبر الانترنت
  - ❖ مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال
  - ❖ المواد التي يتم إنتاجها بواسطة الحواسيب
  - ❖ إرسال الرسائل النصية الرقمية التي تحتوي على صور جنسية موحية أو استفزازية أو صريحة.
  - ❖ الإستدراج
  - ❖ البث المباشر لأطفال يتعرضون للإعتداء الجنسي (live distant child abuse)
  - ❖ الابتزاز الجنسي
- الإعتداء الجنسي
- القوانين ذات الصلة
- الإبلاغ

تتم معالجة جميع الجلسات في لغة مناسبة للفئات العمرية ونوعية الجمهور المخاطر على الإنترنت للأطفال باستخدام دراسات حالة محلية ودولية حقيقية.

يتم شرح جميع الجلسات التي تدور حول المخاطر التي يتعرض لها الأطفال عبر الإنترنت باستخدام دراسات حالة محلية ودولية حقيقية ولغة مناسبة للفئات العمرية ونوعية الجمهور. تتضمن الجلسات مقاطع فيديو مناسبة للفئات العمرية تشرح المخاطر ودراسات الحالة وتوضحها.

ما مدى كفاية النظم والاستراتيجيات الحالية لحماية الأطفال بفعالية؟

لقد تطورت النظم الحالية بشكل كبير منذ إنشاء هيئة تنظيمية اتحادية لحماية الطفل، والتي تدعى مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل، وأكثر من ذلك منذ تطبيق نموذج الاستجابة الوطنية للتحالف العالمي "نحن نحمي". تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به وأيضاً العديد من مجالات التحسين، ومع ذلك، فهي تتحسن باستمرار، على الرغم من التحديات وغياب التعاون من قبل قطاعي التكنولوجيا والصناعة.

هناك إستراتيجيتين جرى وضعهما لحماية الأطفال، وهما:
استراتيجية الأمومة والطفولة 2017-2021، حيث تحتوي على (5) أهداف استراتيجية وعلى استراتيجية لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال ذوي الإعاقة 2017-2021، والتي تشتمل على (3) أهداف استراتيجية.
تحت قيادة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، يعد أعضاء المجلس من عدة قطاعات مسؤولين عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وهناك أيضاً دليل على اتباع نهج شامل نحو حماية الطفل.
كما يوجد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً مشروع سياسة وطنية لمنع ومعالجة إدعاءات الإعتداء على الأطفال وإهمالهم:
حيث تحدد الحد الأدنى من التوجيهات الإرشادية لـ:

1. استجابات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأطفال والشباب على إدعاءات الإهمال أو الإعتداء.
2. تتضمن المخاطر والتهديدات عبر الإنترنت.
3. تأخذ في الاعتبار التحقيق والتدخل والحماية.
4. تبحث في الخيارات لمبادرات دعم الأسرة للحفاظ على سلامة الأطفال ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم وقدراتهم.
5. تستكشف وتدرس الشراكات بين جهات وهيئات متعددة كمكون أساسي.

هل توجد آليات شكاوى يتسنى للضحايا وممثليهم الوصول إليها بشكل كافٍ؟
بالنسبة لعدد السكان البالغ (9،442،000)، تغطي القنوات التالية للشكاوى والإبلاغ والمشورة بشكل مناسب عند مقارنتها بسكان الدول الأخرى والخدمات التي يقدمونها. يتوفر في الدولة العديد من خطوط المساعدة الهاتفية والخطوط الساخنة وآليات تقديم الشكاوى لضحايا الجريمة. إذ يمكن توجيه الشكاوى إلى مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل على المستوى الإتحادي من خلال الموقع الإلكتروني أو البريد الإلكتروني لتسجيل شكاوى مباشرة إلى وزارة الداخلية على الرقم 60052555. كما يمكن أيضاً تقديم شكاوى من خلال الوزارات الاتحادية الأخرى، مثل وزارة تنمية المجتمع ووزارة العدل.

خطوط المساعدة الهاتفية:
يوجد في دولة الإمارات عدد (2) خط للمساعدة مسجلة لدى المنظمة الدولية لخطوط مساندة الطفل (*Child Helpline International*)، وهما:

- *800111* مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
- *800700* دائرة الخدمات الإجتماعية - الشارقة

خطوط المساعدة الهاتفية الوطنية الأخرى:

- *800623* - وزارة تنمية المجتمع
- *800988* - هيئة تنمية المجتمع – مركز حماية الطفل
- *5999* – لإرسال الرسائل النصية لذوي الاحتياجات الخاصة (أصحاب الهمم)

الخطوط الساخنة للإبلاغ عن الجرائم:

- *116111* - الخط الساخن لإساءة معاملة الأطفال 7/24

- حمايتي (Hemayati) - تطبيق الإبلاغ الشامل للجرائم ضد الأطفال باللغة الإنجليزية والعربية
- *8004888* - الخط الساخن لشرطة دبي
- *800151* - الخط الساخن لشرطة الشارقة
- *8002626* - الخط الساخن للسلامة الوطنية (National Safety Hotline)
- *999* - حالات الطوارئ الوطنية
- نموذج الإبلاغ عبر الإنترنت على الموقع الرسمي لمركز وزارة الداخلية لحماية الطفل

ما هي التحديات التي تعترض حالياً حقوق الإنسان والحماية على الصعيدين العالمي والوطني في ضوء السياق الإنمائي العالمي المتطور؟

هناك صراع عالمي لإيجاد توازن بين المكاسب المالية للصناعة وحماية حقوق الأطفال وحقوق الفرد في الخصوصية. على المستوى المحلي والعالمي، فإننا نهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الأطفال من أجل تزويدهم بالمعرفة حول سلامتهم بشكل عام، وسلامتهم عبر الإنترنت لدى استخدامهم لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي وفي الألعاب عبر الإنترنت وتقليل وقت تعرضهم للشاشات المختلفة (Screen Time) مع احترام خصوصيتهم وحريتهم.

ح. البيانات والرصد

هناك العديد من الأدوات وأنظمة الرصد، بما في ذلك جمع وتحليل ونشر البيانات الروتينية، وذلك استجابة لاستغلال الأطفال. وهي تشتمل على ما يلي:

- قاعدة بيانات السجلات الجنائية
- قاعدة بيانات مراكز الدعم الاجتماعي
- قاعدة بيانات مركز حماية الطفل

قواعد البيانات الأخرى في الدولة التي تخدم غرضاً إضافياً في إدارة الحالات المتعلقة بالإعتداء على الأطفال:

- قاعدة بيانات الهوية الوطنية
- قواعد البيانات الخاصة بالقطاع (الصحة والتعليم وتنمية المجتمع)

كما تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً مع الإنتربول وقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال الخاصة بهم من خلال المكتب المركزي الوطني التابع لها بشأن الحالات التي تنطوي على الاستغلال الجنسي للأطفال.
وبحسب توجيهات قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم الدولة بتحليل ونشر البيانات إلى المنظمات الدولية بناءً على طلبها.

دعم الحد من الاستغلال الجنسي للأطفال والوقاية منه:

في سياق أنظمة المراقبة، يحدث هذا من خلال هيئة تنظيم الاتصالات (TRA) ومزودي خدمات الإنترنت (ISP). تمشيا مع القوانين الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحظر هيئة تنظيم الاتصالات محتوى الإنترنت الذي يروج أو يسهل نشر أو تبادل مواد الإعتداء الجنسي على الأطفال. ففي أي وقت يتم تسجيل بلاغ عن مواد الإعتداء الجنسي على الأطفال، فإنه يتم حظره والإبلاغ عنه للجهات الدولية للإشعار وإتخاذ الإجراء اللازم بحقه. يتم أيضاً اتخاذ تدابير وقائية من خلال توفير خوادم بروكسي (proxies) وحظر الوصول إلى مواقع الويب التي تستضيف محتوى غير قانوني.
بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجد لدى شرطة دبي فرق دوريات إلكترونية تراقب مواقع التواصل الاجتماعي.

خ. المساءلة المؤسسية

إلى أي مدى تضطلع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة – بما فيها الشركات في قطاعات التكنولوجيا والسفر والسياحة وغيرها – بالمسؤولية وتحمل تبعاتها (المساءلة):

ترفع وزارة الداخلية الإماراتية تقاريرها إلى مجلس الوزراء، وهو السلطة الثالثة في هيكل السلطات الاتحادية الخمس. يقوم المجلس بدوره التنفيذي تحت إشراف رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الأعلى. تعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء أيضاً على توصيات مجلس الوزراء، والتي بدورها تعد مسؤولة عن تطوير مهام الوزارات الاتحادية والمجالس واللجان المشتركة التابعة لمجلس الوزراء. هذا هو الرابط الرئيسي الذي ينظم التواصل بين مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية.

في حالة وجود هيئة مختصة تابعة للمؤسسة، تجري هذه الهيئة التدقيق الداخلي وتتقيّد بالمسؤولية والمساءلة.

يتم تقييم جميع هيئات حماية الطفل بشكل ربع سنوي من قبل السلطة التنظيمية الاتحادية، أي مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل. حيث يقوم مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل بتقييم الهيئات بناءً على إجراءات التشغيل القياسية وآلية درجة المخاطر والإجراءات المعتمدة من قبل السلطات المختصة. يتم توفير الملاحظات والتوصيات والحلول البديلة عند الضرورة. كما تتم متابعة الحالات المحالة من قبل مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل لضمان اتخاذ الإجراءات الكافية واستكمالها في غضون فترة زمنية معقولة.

د. سُبل المضي قُدماً:

كيف يمكن زيادة تعزيز أثر الولاية في المستقبل، وأين تكمن الفجوات الرئيسية في الدعوة والتوعية:

لتعزيز أثر الولاية، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحديد فرص التحسين التالية:
يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة بذل جهود أكبر في مجال التوعية للسياح، نظراً إلى العدد الكبير من السياح والزائرين إلى الدولة (8.36 مليون زائر دولي لليلة واحدة في دبي) في أول 6 أشهر من عام 2019، و (6.04 مليون سائح دولي مجتمعين زاروا أبوظبي ودبي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019). وسيتم ذلك بالتعاون مع هيئات السياحة والسفر.
يجب أن يكون هناك المزيد من الاتساق في سياسة عدم التسامح المطلق للإعتداء على الأطفال، والتي ينبغي أن تشمل زائري الدولة باعتبارها دولة تتميز بثقافة ذات توجه عائلي. وتعرف دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا بجذبها للعائلات كونها دولة آمنة وينخفض فيها معدل الجريمة.كما تمت تسمية إمارة الشارقة كمدينة صديقة للأطفال من قبل اليونيسف وقد تم تقديرها لجهودها في مجال حماية الطفل. للحفاظ على مبادئنا وقيمنا، فإنه يجب نشر وتوزيع سياسة عدم التسامح المطلق للإعتداء على الأطفال بين زوارنا أيضاً.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تبحث في إمكانية إنشاء مساحة مركزية لتقديم الخدمات إلى الأطفال الذين وقعوا ضحايا للإعتداء والإهمال من أجل الحد من تكرار وقوعهم كضحايا. حيث سيوفر المركز للأطفال الخدمات التالية: إجراء المقابلات والتحقيق والخدمات الطبية والمشورة القانونية والرعاية للضحايا وتقديم الاستشارات وغيرها من أشكال الدعم.

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ التدابير المذكورة أعلاه باستمرار وسوف تواصل تنفيذ الدروس المستفادة لتحسين العمليات الحالية. إذ يتضح هذا في الجهود المبذولة لاستضافة العديد من الفعاليات الدولية التي تهدف إلى حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، مثل قمة التحالف العالمي "نحن نحمي" في عام 2015، وتحالف الأديان لأمن المجتمعات تحت عنوان كرامة الطفل في العالم الرقمي في عام 2018. تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة بفعالية ونشاط في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية الأخرى حول هذا الموضوع، وآخرها اجتماع المائدة المستديرة للاتحاد الأفريقي في السنغال لمعالجة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت، حيث يتم تبادل أفضل الممارسات بين جميع الخبراء في هذا المجال. كما تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة في الاجتماعات السنوية لفريق الإنتربول المتخصص المعني بمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

كما ينبغي أيضاً زيادة الجهود المبذولة في مجال توعية أولياء الأمور، نظراً إلى سرعة تفاعل الأطفال مع التكنولوجيا في حين أن الآباء لا يستطيعون مواكبة هذه السرعة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي البحث في وضع قوانين تفرض عقوبات على قطاع الصناعة ومنصات التواصل الاجتماعي في حال لم تقم بإزالة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال خلال فترة زمنية محددة.

أطلقت وزارة الداخلية ووزير الدولة للسعادة وجودة الحياة مبادرة "السلامة الرقمية للطفل"، تحت إطار البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة في مارس 2019، في جهد مشترك لرفع الوعي بين الأطفال وطلاب المدارس حول التهديدات والتحديات عبر الإنترنت، وتعزيز الاستخدام الآمن والبناء للإنترنت.

وهناك أربع مبادرات فرعية لتعزيز السلامة الرقمية للأطفال، وهي:

- مخيمات تفاعلية للأطفال من 5 إلى 18 عاماً.
- بوابة إلكترونية معرفية شاملة لتوفير الأدوات والمعلومات التي تساعد الآباء والأمهات على مواجهة تحديات العالم الرقمي.
- ورش عمل تدريبية.
- منصة دعم.

مبادرة السلامة الرقمية للطفل، حيث تقوم بما يلي:

- تطوير المواد التعليمية حول السلامة الرقمية.

- تزويد الأطفال بأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.
- توفير المشورة والتوصيات للمعلمين والأهالي لتعزيز السلامة الرقمية لأطفالهم في المنزل وفي بيئة التعلم.
- مشاركة الأطفال من خلال الألعاب والاختبارات والمقابلات وتوفير مدخلاتهم الخاصة في السلامة الرقمية.

أما فيما يتعلق بمعالجة المخاطر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مشروع المشاركة الاستراتيجية مع قطاع الصناعة، من خلال عضويتها في القوة العالمية الافتراضية (VGT) منذ عام 2017، حيث يجري حاليا التواصل والتعاون مع منصات التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ولمعالجة الألعاب عبر الإنترنت ومخاطرها، فإن هناك العديد من الحلول المقترحة التي ترغب دولة الإمارات في بحثها واستكشافها من خلال الشراكات الدولية، مثل:

- تطوير محتوى للتوعية بهدف الحد من الاستدراج والابتزاز الجنسي داخل الألعاب وشرح كيفية حماية الأطفال (حيث ينبغي عرضه خلال الألعاب وعلى منصات التواصل الاجتماعي والمنتديات التي يتواصل من خلالها اللاعبون في كثير من الأحيان).
- إصدار كتيب أو منشور حول السلامة أثناء اللعب لدى بيع الألعاب، ويمكن تضمين رمز الاستجابة السريعة أو قسيمة هدايا لملحق اللعبة لتشجيع الأطفال على قراءة الكتيب.

في الختام، تعد جريمة الاعتداء والاستغلال الجنسي المروعة جريمة على نطاق عالمي، وتتطلب من المجتمع العالمي مكافحتها بنجاح. لقد كان هناك تقدم ملحوظ في الوعي والتدريب وتغيير اللغة المتعلقة بالإعتداء الجنسي على الأطفال. تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة نهجا شاملا لمعالجة الاتجاهات الناشئة والأسباب الجذرية والتصدي لها، خاصة تلك الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الرقمية.

تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة للذكور والإناث على قدم المساواة، خاصة في مجال حقوق الطفل وحمايته. وهذا واضح في قوانينها وسياساتها ومبادراتها واستراتيجياتها الوطنية، التي تُظهر موقف عدم التسامح المطلق تجاه الاعتداء على الأطفال. وقد تم توضيح ما سبق في ورش التوعية التي تتناسب مع الفئات العمرية والجمهور. كما توضح ورش العمل هذه أيضاً قنوات الشكاوى والإبلاغ والمشورة التي يتم إتاحتها للجمهور. كما تساهم البيانات الحالية وآليات المراقبة في مبادرات الوقاية المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال.

وباعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، فإنها ستواصل النظر إلى ولاية اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها الحد الأدنى من المعايير بالنسبة لها لجميع حقوق الطفل ومسائل حماية الطفل.

وبشكل عام، تريد دولة الإمارات العربية المتحدة مواصلة تنمية وتطوير جهودها في مجال حماية الطفل. وهي مكرسة لتعزيز حقوق وحماية جميع الأطفال في مختلف المستويات، بدأً من قيادتها ووصولاً إلى المؤسسات والمجتمع. ومع الأخذ في الاعتبار أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة شابة، إلاّ أن هناك طموح لأن تكون رائدة عالمياً ومثال عالمي لحقوق الطفل كجزء من نسيجها الاجتماعي وثقافتها كمجتمع.

الملحق

1. قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2012.
2. قانون حقوق الطفل 2016.
3. اللوائح الداخلية لحقوق الطفل 2018.
4. المجلس الأعلى لاستراتيجيات الأمومة والطفولة (تتوفر النسخة العربية بصورة معلنة).
5. مثال على ورش التوعية للطلاب أو المهنيين: باللغتين العربية والإنجليزية.
6. تحالف الأديان لأمن المجتمعات - إعلان أبوظبي.
7. روابط لمقاطع توعية بالفيديو بواسطة هيئة تنظيم الاتصالات.
8. روابط لمقاطع فيديو مبادرة السلامة الرقمية للأطفال.

9. إدارة سلامة الطفل في الشارقة - فيديوهات التوعية.
10. حقوق الانسان وتقرير الاتجار بالبشر لعام 2017.
11. مقالة وصورة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مع أحد الأبطال من الأطفال.
12. مواد التوعية باللغتين العربية والإنجليزية.
13. حملات التوعية من قبل مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل لعام 2019.
14. الميثاق الوطني الاماراتي للعالم الرقمي
15. الشارقة – مقال اليونيسف عن تسمية إمارة الشارقة كمدينة صديقة للأطفال.